



العدوان على الحقوق الرقمية الفلسطينية

تقرير مرحلة 6 - 19 أيار/ مايو 2021

على مدار الأسبوعين الماضيين، عمل حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي على توثيق انتهاكات الحقوق الرقمية التي حدثت خلال الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على غزة 2021، وعلى الفلسطينيين في الداخل، والتهجير القسري للفلسطينيين في القدس كجزء من التطهير العرقي المستمر للفلسطينيين. شهد الإنترنت زيادة كبيرة في الرقابة على الخطاب السياسي الفلسطيني، إلى جانب تزايد الأمثلة على خطاب الكراهية والتحرير ضد الفلسطينيين بما في ذلك تنظيم حشود إسرائيلية عنيفة عبر الإنترنت. إن هذا النمط من الرقابة على الخطاب السياسي الفلسطيني والعربي، مع السماح لخطاب الكراهية الموجه ضد الفلسطينيين والعرب بالبقاء على الإنترنت، يفاقم انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث بالفعل على الأرض ويمنع الناس من ممارسة حقوقهم الأساسية وتوثيق الانتهاكات.

استخدام الفلسطينيون لوسائل التواصل الاجتماعي بمعدلات عالية لحماية حقوقهم الإنسانية والدفاع عنها

منذ بداية شهر أيار/مايو، تتظاهر مجموعات فلسطينية ضد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بالتهجير القسري للفلسطينيين من حي الشيخ جراح بالقدس وتجريدتهم من ممتلكاتهم، لصالح منظمات وشركات المستوطنين الإسرائيليين. حظيت عائلات الشيخ جراح وجماعات حقوق الإنسان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، باهتمام الفلسطينيين من مواطني الداخل والأرض الفلسطينية المحتلة والداعمين الدوليين الذين حشدوا للاحتجاج على هذا القرار. قوبلت الاحتجاجات السلمية [بوحشية الشرطة الإسرائيلية](#) وبدأت مجموعات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين [بتنظيم أنفسهم](#) عبر مجموعات ["الواتساب"](#) ([WhatsApp](#)) و ["التيليجرام"](#) ([Telegram](#))، مما أدى إلى استشهاد فلسطينيين من الداخل، وجرح واعتقال مئات الفلسطينيين، وقد لجأ الفلسطينيون إلى منصات "فيسبوك" (Facebook) و"إنستغرام" (Instagram) و"تويتر" (Twitter) و"تيك توك" (Tik Tok) [لتوثيق وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان](#) والإبلاغ عن حالات الرقابة ونشر البيانات والالتماسات والرسائل ومقاطع الفيديو والرسوم البيانية وأنماط أخرى من النشاط الرقمي.

عمليات الإزالة الجماعية من قبل شركات التواصل الاجتماعي

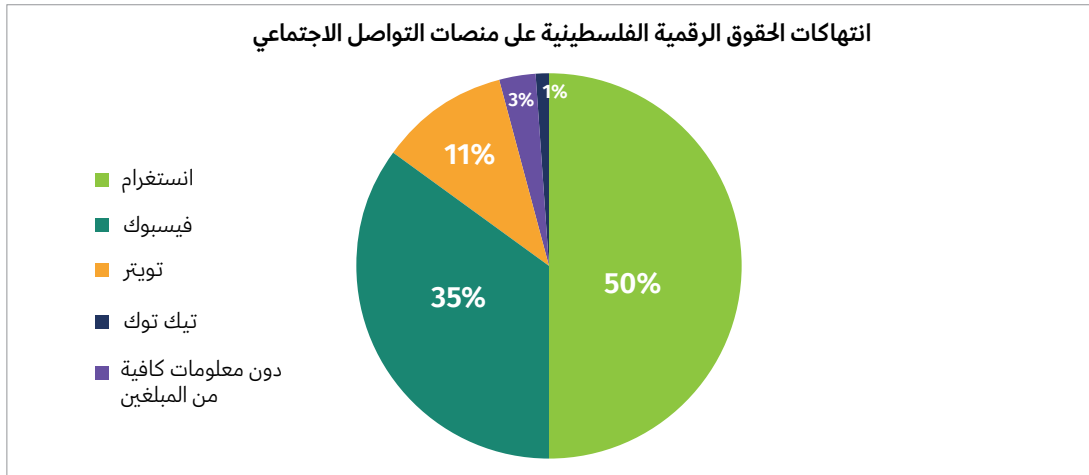
بدأت شركات منصات التواصل الاجتماعي بتاريخ 6 مايو/أيار في إزالة المحتوى الفلسطيني من المنصات، دون أسباب أو انتهاكات واضحة في أغلب الحالات. من المحتمل أن تكون العديد من هذه الحالات مرتبطة بوحدة السايبر التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية، التي أبلغت عن الآف الحالات لشركات التواصل الاجتماعي عبر السنوات الماضية دون أي إجراءات قانونية ودون علم المواطنين أو الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال الإسرائيلي. بتاريخ 13 مايو/أيار، التقى وزير العدل الإسرائيلي ووزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، بشركات التواصل الاجتماعي داعياً الشركات إلى إزالة المحتوى الفلسطيني الذي "يحرص على العنف أو ينشر معلومات مضللة" ومشدداً على أهمية الاستجابة السريعة للنداءات الحكومية الصادرة عن وحدة السايبر وإزالة المحتوى استباقياً، مما يزيد من تكثيف الرقابة. هذه السلطة غير المصرح بها وغير المقيدة التي تمارسها إسرائيل، تسمح لها بحوكمة الخطاب عبر الإنترنت وفرض الرقابة على الأشخاص الذين يعارضون الآراء السياسية للدولة. في ذات الوقت، وعلى الرغم من التوثيق المتكرر لخطاب الكراهية والتحرير على العنف ضد الفلسطينيين من قبل إسرائيليين متطرفين عبر الإنترنت، إلا أن هذه الجماعات ما زالت تنشر معلومات مضللة وتنظم هجمات عنيفة ضد الفلسطينيين عبر الإنترنت.

على الرغم من أن بعض المنصات قد أصدرت تصريحات عامة حول الرقابة على الخطاب السياسي الفلسطيني، إلا أن مزاعمها ركزت فقط على "المشاكل التقنية" التي لا تقدم تفسيراً كافياً لمعدل ونوع

الرقابة التي وثقها مناصرو الحقوق الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، لم تصدر أي شركة أي بيان بشأن الحاجة إلى معالجة قضايا التحريض على العنف ضد الفلسطينيين على منصاتهما. وقد تعرض الفلسطينيون على مدار الأسابيع الماضية للانتهاكات التالية:

ملخص للرقابة على المحتوى: حذف المحتوى وإغلاق الحسابات

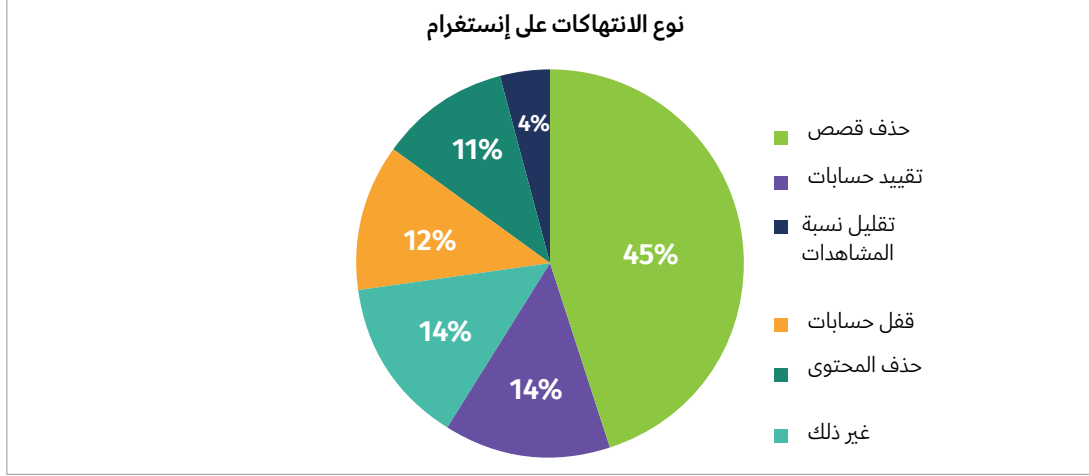
وثق حملة أكثر من 500 انتهاك للحقوق الرقمية الفلسطينية في الفترة بين 6 و 19 مايو/أيار 2021، عبر النموذج المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، وبمساعدة الشركاء، والاتلافات، وأصدقاء المركز، تضمنت الحالات أنواعاً مختلفة من الانتهاكات مثل إزالة المحتوى، وحذف الحسابات، وإخفاء الأوسمة، إضافة إلى تقليل الوصولية لمحتوى بعينه، وحذف المحتوى المؤرشف، وتقييد الوصول وحذف الحسابات. وتنوعت الانتهاكات على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، بينها 250 انتهاك من أصل 500 انتهاك على "انستغرام" (Instagram) وحدها بما نسبته (50%) من مجموع الانتهاكات الكلية، و179 انتهاك على "فيسبوك" (Facebook) أي بما نسبته (35%)، و55 انتهاك على "تويتر" (Twitter) بما نسبته (11%)، و (1%) من الحالات على "تيك توك" (Tik Tok)، على الرغم من حقيقة أننا سمعنا عن العديد من الانتهاكات التي حدثت على المنصة إلا أن حملة تلقى فقط ووثق 4 حالات على هذه المنصة، بينما كانت 3% الأخرى من الحالات كانت دون معلومات كافية من المبلغين.



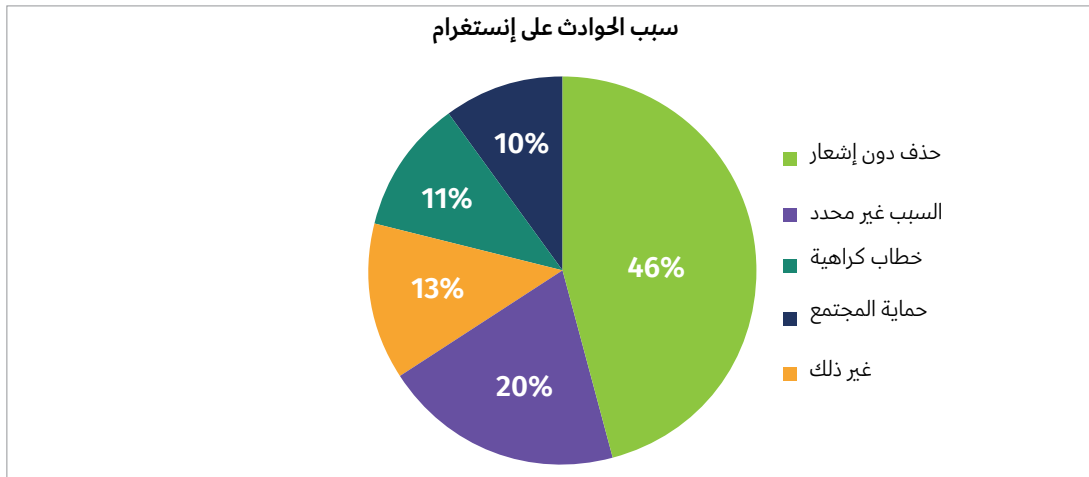
منصة "انستغرام" (Instagram)

تلقى مركز حملة 250 بلاغ من المستخدمين حول الانتهاكات الواقعة على منصة "انستغرام" (Instagram). اتخذت هذه الانتهاكات أشكالاً متعددة، لقد كان أبرزها حذف القصص من الحسابات وقد ظهر هذا النوع من الانتهاكات بشكل أكبر في الأسبوع الأول من فترة إعداد التقرير، حيث تلقى مركز حملة 134 حالة لحذف قصص من منصة انستغرام والتي شكلت ما نسبته 45% من النسبة الكلية للانتهاكات عبر هذه المنصة، وجاءت 14% من هذه الانتهاكات على شكل تقييد حسابات، وشكلت انتهاكات حذف المحتوى وقفل الحساب ما نسبته 11% و12% على التوالي لكل منهما، وجاءت 4% من هذه البلاغات التي تلقاها المركز حول تقليل نسبة المشاهدات للقصص المصورة، أما النسبة المتبقية من البلاغات التي وصلت للمركز والتي شكلت ما نسبته 14% من البلاغات فتنوعت بين تحذيرات للحسابات، وتحديد الإعلانات، وحذف التعليقات، وعدم القدرة على فتح التطبيق.

وبالرغم من إعلان منصة "انستغرام" (Instagram) في [تغريدتها المنشورة بتاريخ 7 أيار/ مايو](#) عن حل المشكلة التقنية التي تسببت بجزء كبير من الانتهاكات على حد قولها، إلا أن مركز حملة استمر في استقبال عشرات البلاغات يوميا بعد هذه التغريدة، وقد شكلت نسبة البلاغات التي وصلت للمركز بعدها من المجموع الكلي ما نسبته حوالي 68%.



وبالنسبة للأسباب التي قدمتها شركة "انستغرام" (Instagram) للمستخدمين عند وقوع هذه الحوادث، فقد وقع 46% من هذه الحوادث دون إعطاء تنبيه أو إشعار للمستخدم بحذف المحتوى، وجاءت 20% من هذه الانتهاكات دون إعطاء أو تحديد سبب من الشركة للمستخدمين، وجاء إشعار حول احتواء المحتوى على خطاب كراهية بنسبة 11% وأرسلت الشركة ذاتها إشعار بحماية المجتمع بنسبة 10% من هذه البلاغات، وقد تنوعت النسبة المتبقية والبالغة 13% بين تنبيهات حول شروط إنستغرام، ومؤسسات خطيرة، وشروط المجتمع، وحقوق ملكية، وطلب إثبات هوية وتحريض أو عنف واختراقات للحسابات وأخطاء (errors).



لحين إصدار هذا التقرير، تلقى مركز حملة رسائل تأكيد استلام الشكاوي من شركة "انستغرام" (Instagram) على الحالات التي تقدم بها المركز، وبالرغم من استرجاع جزء من المحتوى المتعلق بالقصص المصورة بشكل تلقائي إلا أن الشركة لم تعلم المركز بكافة الحالات، وقد أكدت على استرجاع 12 حالة فقط، وأكدت أن حالة واحدة فقط مخالفة لمعايير المجتمع أي لن يتم إرجاعها، وأكدت الشركة أن هناك 26 حالة بحاجة للفحص والمراجعة وأنها تعمل على ذلك، في حين أن هناك 142 حالة لم ترد الشركة عليها إلا برسالة أوتوماتيكية تؤكد استلامها. هذا ويؤكد المركز أنه سيقوم بإصدار تقريراً محدثاً بالحالات في وقت لاحق. ومن الجدير بالذكر أن مركز حملة أبلغ شركة "انستغرام" (Instagram) عن إختفاء المواد المنشورة عبر وسم (هاشتاغ) الأقصى، وقد تجاوبت الشركة معنا وتم رفع التقييد عن الهاشتاغ.

Your Account Has Been Disabled

You can't use Facebook. This is because some of your previous posts or comments don't follow our Community Standards.

If you think we disabled your account by mistake, you can request a review.

You have 30 days after we first took action on your account to request a review. There are 30 days remaining.

[Next](#)







[Learn more about our Community Standards](#)

[Download Your Information](#)

[Change Language](#)
English (US)

You can't post or comment for 30 days

This is because 8 of your previous posts didn't follow our Community Standards.

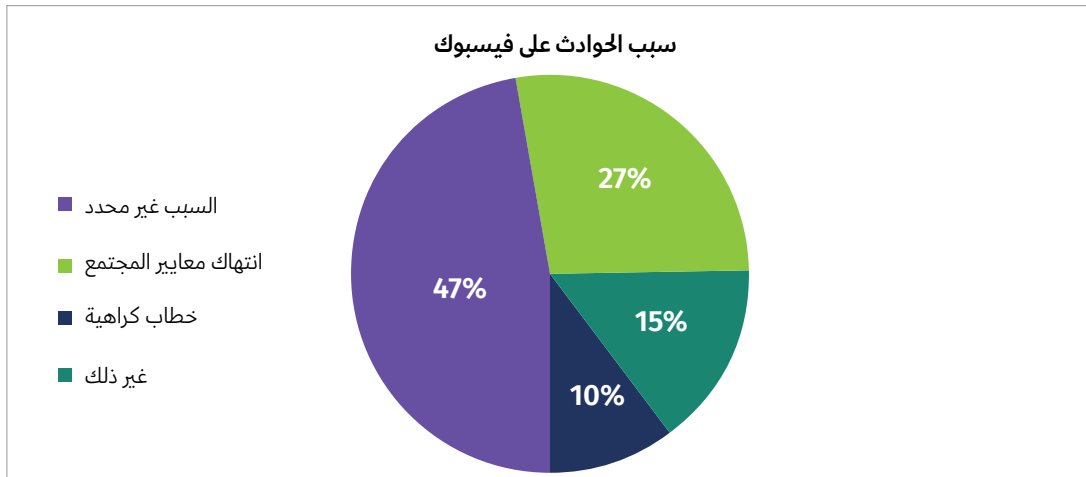
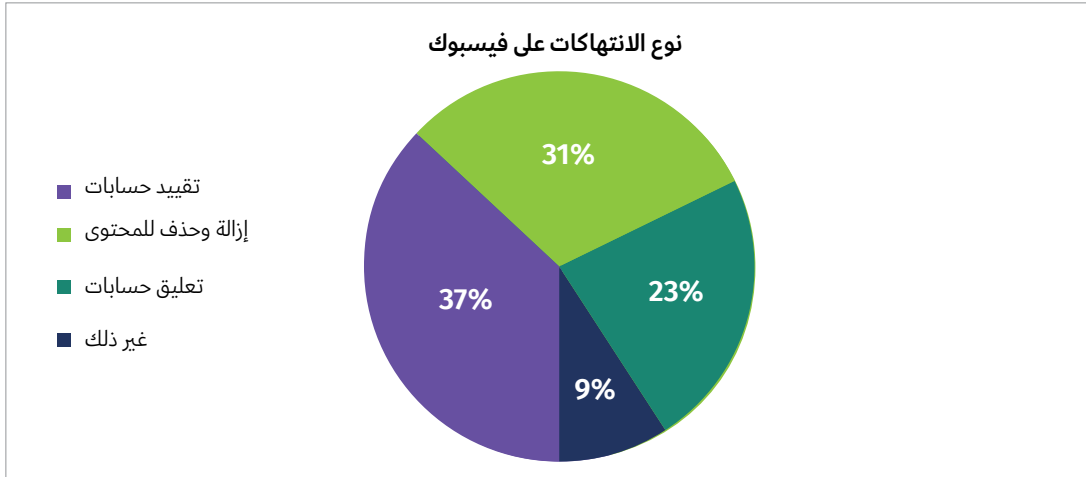
-  15 May 2021
Your post didn't follow our Community Standards
-  14 May 2021
Your post didn't follow our Community Standards
-  14 May 2021
Your post didn't follow our Community Standards
-  14 May 2021
Your post didn't follow our Community Standards
-  14 May 2021
Your post didn't follow our Community Standards
-  9 May 2021
Your comment didn't follow our

منصة "فيسبوك" (Facebook)

وثق مركز حملة 179 حالة عبر منصة "فيسبوك" (Facebook)، تنوعت الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها من المستخدمين لمنصة "فيسبوك" (Facebook)، لتكون كالتالي: 37% من هذه الحالات كانت لتقييد حسابات على المنصة، و31% من هذه الحالات كانت لإزالة وحذف المحتوى عن المنصة، بينما جاءت 23% من هذه الحالات كتعليق لهذه الحسابات، و9% من النسبة المتبقية تنوعت بين حذف التوثيق، وتحذير الحسابات وتحذير عن منشورات معينة، وتقييد المجموعات والصفحات، ومحاولات اختراق، وتقليل الوصلية، وإخفاء أوسمة (هاشتاغات)، وإخفاء زر المشاركة عن المنشورات، وانتهاكات أخرى لم يتم تحديدها.

لم تبدي الشركة استجابة كافية على البلاغات، أما عن الأسباب التي قدمتها "فيسبوك" (Facebook) للمستخدمين عند وقوع هذه الانتهاكات، 47% من الحالات لم تقدم فيها شركة فيسبوك أي سبب حول سبب الانتهاك الذي عرضوا له، بينما بررت الشركة 27% من الحالات للمستخدمين أن السبب هو انتهاك معايير المجتمع، و10% من هذه الحالات وصلتهم رسالة تفيد بأن المحتوى المنشور يحتوي خطاب

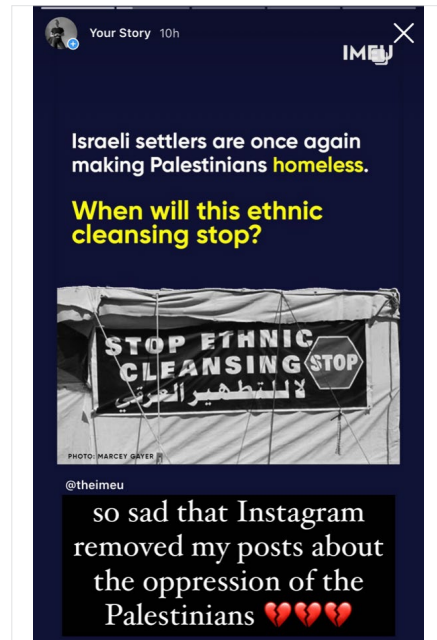
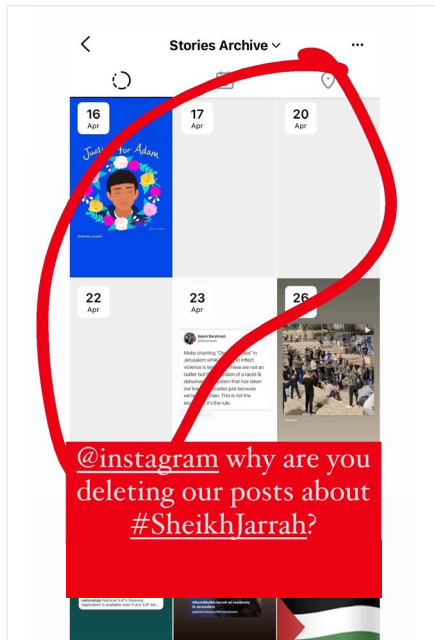
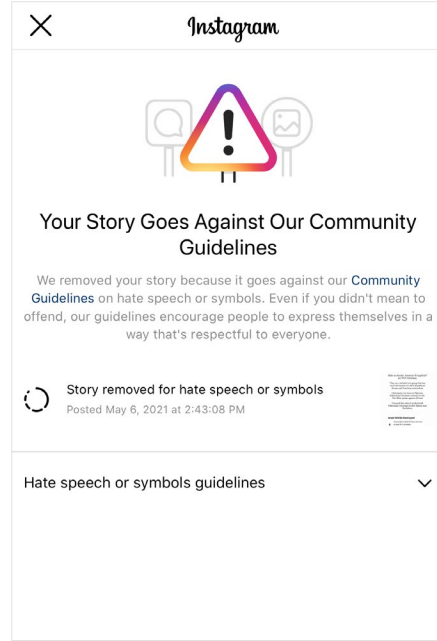
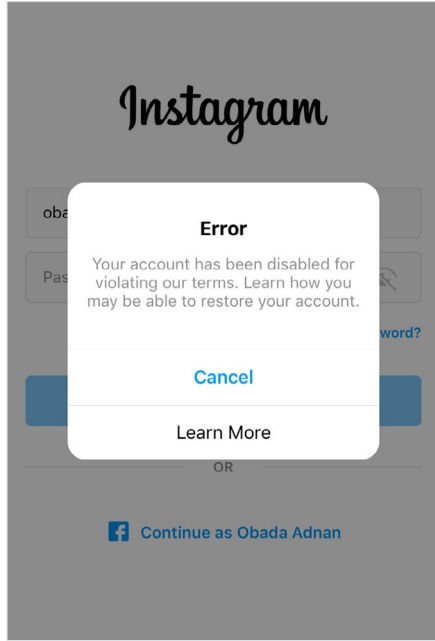
كراهية، أما عن نسبة 15% المتبقية فوصلتهم أسباب مختلفة، فتنوعت بين إساءة الاستخدام، والمحتوى الحساس، وطلب إثبات هوية، محتوى عنيف ومؤسسات خطيرة، ومحتوى عنيف، وتحديد العمر، ونشاط غير اعتيادي، وتحرش، ومحتوى مشبوه.



تلقى مركز حملة رسائل تأكيد استلام الشكاوى من شركة "فيسبوك" (Facebook) على الحالات التي تقدم بها المركز، عملت الشركة على استرداد 9 حالات، وكانت 64 حالة من الحالات التي وصلت لمركز حملة تقييدات مؤقتة، بينما أكدت الشركة على أن 7 من الحالات كانت بالفعل قد انتهكت معايير المجتمع، وقد أجابت الشركة أنها بحاجة للمزيد من الوقت لمراجعة 42 حالة، أما الـ 57 حالة المتبقية فتلقى عنها المركز رد آلي من الشركة يفيد بأن الشركة تعمل تحت الضغط حالياً بسبب الجائحة وبالتالي فهي ستأخذ وقتاً أطول للمراجعة. هذا ويؤكد المركز أنه سيقوم بإصدار تقريراً محدثاً بالحالات في وقت لاحق.

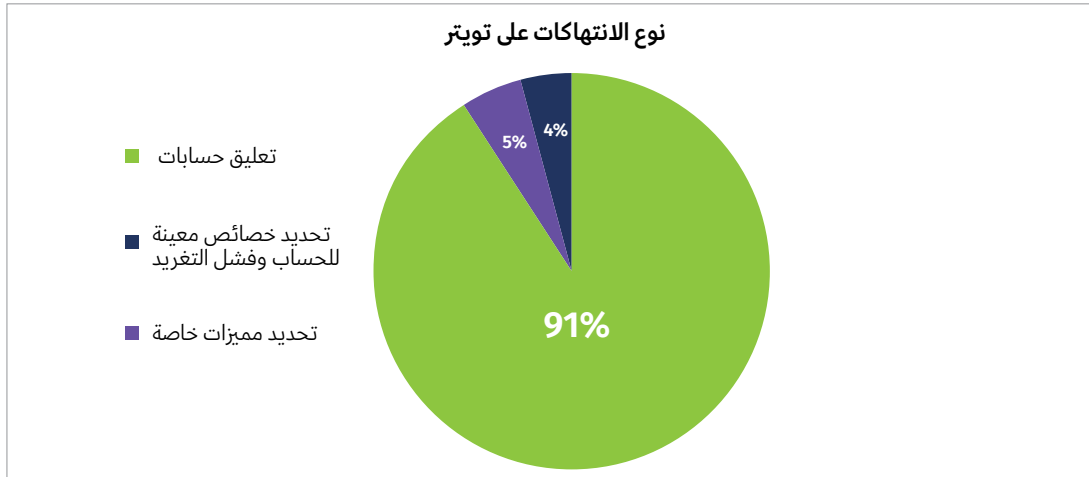
إضافة لكل ما سبق، لاحظ المركز زيادة في ظاهرة "الحجب الجغرافي" (Geoblocking) عبر "فيسبوك" (Facebook)، والتي تقوم من خلالها شركات التواصل الاجتماعي بتحديد المحتوى في مناطق جغرافية

معينة تم من خلالها نشر هذا المحتوى، وفي هذا التقرير لاحظ مركز حملة بعض الحالات للنشطاء في الأرض الفلسطينية ممن تعرضوا لهذا النوع من الانتهاكات دون تقديم بلاغ رسمي حول أي من هذه الحالات.

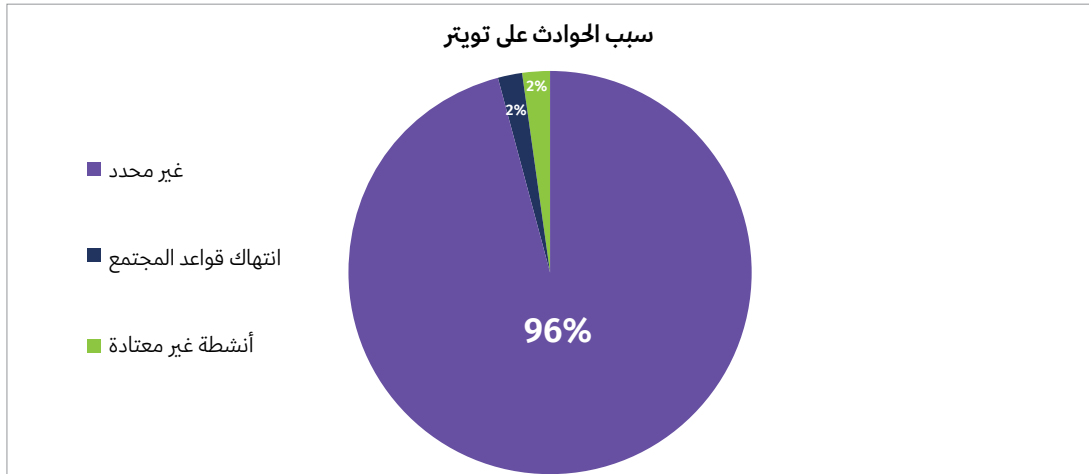


منصة "تويتر" (Twitter)

وثق مركز حملة خلال الأيام الماضية 55 حالة تعرض لها الخطاب السياسي الفلسطيني عبر منصة "تويتر" (Twitter)، جاء أغلبها بنسبة 91% على شكل تعليق حسابات للمستخدمين على المنصة، وقد قامت المنصة بتحديد المميزات الخاصة بحسابين من مجموع الحالات التي وثقها المركز، أما النسبة المتبقية من الحالات الموثقة والتي تشكل ما نسبته 5% من هذه الحالات فجاءت على شكل تحديد خصائص معينة للحساب، وفشل التغريد في حالات أخرى.



لم تحدد شركة "تويتر" (Twitter) في 96% من الحالات السابقة الذكر سبب تعليق الحساب أو الانتهاك المرتكب بحق المستخدمين، بينما رصد في أحدها أنشطة غير معتادة مما استدعى الشركة بتعليق الحساب، وحالة كانت تنتهك بالفعل قواعد المجتمع في تويتر.

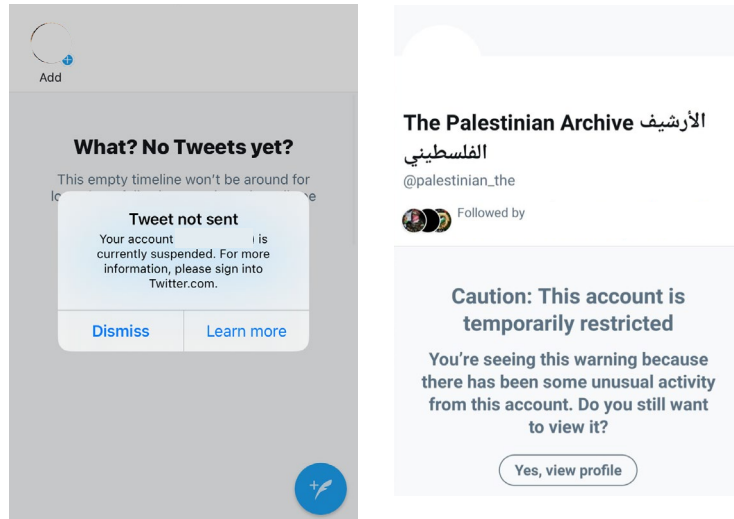


من الجدير بالذكر أن شركة "تويتر" (Twitter) كانت من بين الشركات الأكثر استجابة للبلغات المقدمة من طرف المركز، فقد استجابت الشركة برد إيجابي ل 89% من الحالات التي بلغ عنها مركز حملة، وكان قادرا على استردادها لأصحابها، بينما بقيت 5 حالات من الحالات المقدمة للشركة عالقة لحين إعداد هذا

التقرير، وتم رفض حالة واحدة بسبب اعتبارها مخالفة لمعايير المجتمع الخاصة بالشركة.

وقد رصد مركز حملة مجموعة من الانتهاكات العامة الأخرى عبر منصة تويتر من قبل المستخدمين، مثل الأوسمة المضللة والتي كانت تظهر كخيار مقترح لإكمال الوسم عند كتابته ولكنها تحتوي على أخطاء كتابية/إملائية مقترحة قد تؤثر على وصولية الوسم ومن الأمثلة على ذلك وسم (#GazaUnderAttack) والذي كان يعطى كخيار مقترح بتكرار الحرف الأخير أي (#GazaUnderAtackk) وتكررت الحالة ذاتها مع وسم الشيخ جراح، حيث كان الوسم الأكثر استخداماً هو (#SaveSheikhJarrah) ولكن كان الخيار الذي يظهر للمستخدمين ويعطى كأنه الأكثر انتشاراً وشيوعاً "تريندينج" هو (#SaveSheikhJarrah) الأمر الذي يؤدي إلى تضليل المستخدمين عن التغريد على الوسم المنتشر.

كما رصد المركز انتهاكات أخرى مثل إخفاء المحتوى (الصور و/أو الفيديوهات) في بعض الحالات لبعض المستخدمين دون غيرهم وبالتالي تقليل ظهور ووصولية المحتوى مما خلق ارتباك وشك بين المستخدمين.

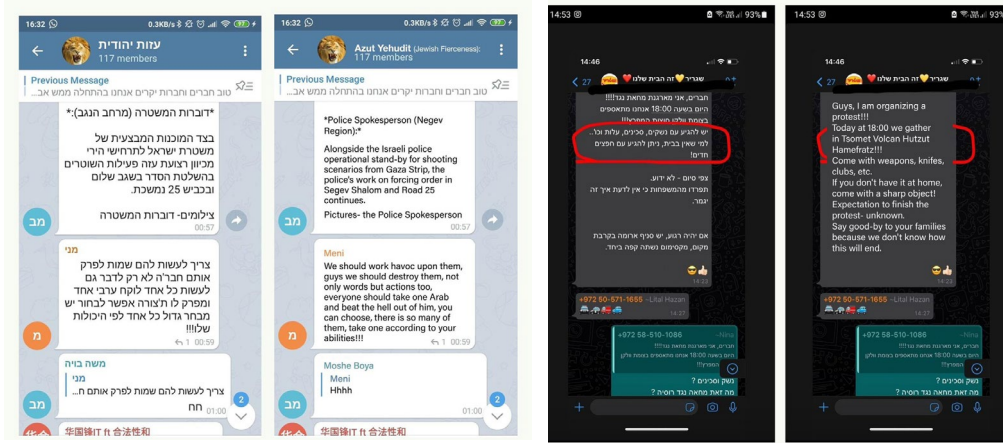


واتساب (WhatsApp) و"تيليجرام" (Telegram)

التحريض على العرب والفلسطينيين عبر منصات التواصل الاجتماعي:

في سياق العمل على حماية الحقوق الرقمية الفلسطينية، يصدر مركز حملة تقريره السنوي بعنوان **مؤشر العنصرية والتحريض على العرب والفلسطينيين في الفضاء الرقمي**، والذي أشار في العام 2020 إلى أن منشور بين كل 10 منشورات تجاه العرب باللغة العبرية احتوى خطاباً عنيفاً، وقد أشار التقرير ذاته إلى ازدياد في الخطاب العنيف تجاه العرب بنسبة 16% عن العام 2019.

أما خلال فترة إعداد هذا التقرير، فقد رصد مركز حملة، من خلال **النموذج الذي نشره عبر صفحاته** عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، مجموعات منظمة تعمل على الحشد والتحريض على العرب والفلسطينيين عبر كل من منصة "واتساب" (WhatsApp) ومنصة "تيليجرام" (Telegram)، وقد وثق مركز حملة أكثر من 40 حالة من هذه الحالات، وقد تضمن هذا النوع من المحتوى حالات خطاب تحريضي بشكل مباشر على العرب والفلسطينيين، إما بهدف قتلهم أو حرقهم أو الاعتداء عليهم بشكل مباشر، وحالات خطاب عنصري ضد العرب والفلسطينيين، وخطاب كراهية ضدهم. ومن الأمثلة على هذه الحالات:



• خطاب تحريضي وخطاب كراهية

نحن بحاجة إلى ترتيب محرقه للعرب، وإبادتهم، وقتل أطفالهم الذين يكبرون ويصبحون إرهابيين، ونعقم نساءهم، ونخزي رجالهم، ونفجر منازلهم، ونرسلهم إلى محارق، ويطلقون النار عليهم في الرأس ويلقون بجثثهم في الشارع. كل من هو عربي بحاجة إلى غزة، الموت للعرب أيها الفاسقات، أكرهكم. أتمنى أن تموتوا كالحشرات بعد الإبادة، أكرهكم جميعاً! يجب على جميع اليهود الخروج إلى الشوارع لقتلهم واغتصابهم وضربهم، وما لن يفعله الجيش والشرطة سنقوم به، حتى لو كلفنا حريتنا وأرواحنا. الموت للعرب.

• خطاب عنصري

انتظر وسوف نرسلك إلى الجحيم، أيها القذر، قريباً سوف تموت جوعاً. أنت صفر وكل من أمثالك سوف أتبول على دمك.

من خلال رصده، تبين للمركز أن هذه المجموعات لا تستخدم للتحريض فقط، وإنما تستخدم للحشد وتنظيم الهجوم على العرب والفلسطينيين في شوارع وأحياء بعض المدن، مثل حيفا، عكا، يافا واللد، وقد رصد المركز حالات تنظيم هجوم على فلسطينيين في أماكن معينة من خلال هذه المجموعات، وقد قام أعضاء هذه المجموعات في الكثير من الحالات بأخذ صور للضحايا بعد المشاركة في هذه الهجمات، مع نشرها وتشجيع الآخرين على ارتكاب أعمال عنف مشابهة بحق الفلسطينيين. وتمكن مركز حملة من عمل بلاغات على جزء من هذا المحتوى التحريضي، والعنصري، وخطاب الكراهية لشركات التواصل الاجتماعي ونجح في إزالة جزء منه ولكنه لا زال هذا المحتوى موجود على الشبكة خصوصاً أن شركات التواصل الاجتماعي لا تقوم بمراقبة خطاب الكراهية والمحتوى العنيف الموجه للفلسطينيين بفعالية، وقد فاقمت مبالغة شركات التواصل الاجتماعي في فرض رقابتها على الخطاب السياسي الفلسطيني من هذه المشكلة، وقد لاحظ المركز الفرق في كثافة رقابة شركات التواصل الاجتماعي المفرطة على المحتوى الفلسطيني الذي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الفلسطينيون على أرض الواقع، مقابل عدم إبلاء الرقابة الكافية لرصد خطاب العنصرية والتحريض والكراهية ضد العرب والفلسطينيين باللغة العبرية على المنصات ذاتها.

• المراقبة، والتتبع والتهديد

بتاريخ 11 أيار/مايو أرسلت المخابرات الإسرائيلية إلى [المصلين في المسجد الأقصى](#) رسائل نصية إلى هواتفهم تعلمهم أنه قد تم "تصنيفهم كمشاركين في أعمال عنف في المسجد الأقصى وبناء عليه ستقوم المخابرات الإسرائيلية بمحاسبتهم لاحقاً". إن هذه الرسالة جاءت في الغالب نتيجة لاستخدام المخابرات الإسرائيلية نظام التتبع GPS والذي بناء عليه قامت بتحديد الموقع الجغرافي لهؤلاء المصلين، كما قامت [المخابرات الإسرائيلية](#) بالاتصال بالفلسطينيين وتهديدهم بالاعتقال والمحكمة في حالة عدم إزالة وثائقهم ومنشوراتهم عن منصات التواصل الاجتماعي بشأن عنف الشرطة الإسرائيلية ضدهم.

منصة "يوتيوب" (Youtube):

إعلانات الترويج للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

قامت وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية بترويج مقطع فيديو عبر منصة "يوتيوب" (Youtube) يهدف إلى التبرير للعدوان الشرس الذي شنته سلطات الاحتلال على قطاع غزة، حيث يظهر هذا الإعلان اللقطات الأخيرة لصواريخ تنطلق من قطاع غزة وتنفجر في إسرائيل، تظهر رسالة عبر هذا المقطع تخبر المشاهدين أن "إسرائيل ستحمي مواطنيها من إرهاب حماس" يأتي هذا النوع من الفيديوهات في سياق تبرير السلطات الإسرائيلية لعدوانها على قطاع غزة وقتلها للمدنيين والأطفال في القطاع، وقد حصل هذا المقطع على حوالي **1.2 مليون مشاهدة بعد خمسة أيام** من تحميله على موقع وزارة الشؤون الاستراتيجية وقبل حذفه من منصة "يوتيوب" (Youtube).

منصة "خرائط جوجل" (Google maps):

أصدر مركز حملة في عام 2018 تقرير "رسم خريطة الفصل- خرائط "جوجل" وحقوق الإنسان للفلسطينيين" والذي تناول فيه سيرورة وضع الخرائط في "خرائط جوجل" (Google maps) بما يتعلق بالمناطق الفلسطينية المحتلة، وكيف أن هذه السيرورة تساعد في تشكيل رأي عام يخدم مصالح الحكومة الإسرائيلية، وفي نفس الوقت تتعارض مع التزام "جوجل" (Google) لأطر حقوق الإنسان الدولية.

خلال العدوان الحالي، يظهر قطاع غزة على خرائط "جوجل" كمنطقة ضبابية ومنخفضة الدقة أي غير واضحة، تدعي "جوجل" (Google) أن هدفها هو "الحفاظ على الأماكن المكتظة بالسكان محدثة بشكل منتظم" ولكن هذا لم يكن هو الحال في غزة. حيث تعيق هذه الخرائط منخفضة الدقة وغير المحدثة أولاً بأول قدرة مجموعات حقوق الإنسان على توثيق حالات هدم المنازل ونمو المستوطنات وسلب الأراضي. أما في قطاع غزة، تعيق الدقة المنخفضة والصور الضبابية توثيق جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.

"فينمو" (Venmo)

تمنع منصة "فينمو" (Venmo) [التبرعات للمنظمات الفلسطينية](#) التي تقوم بأعمال الإغاثة لمساعدة الفلسطينيين. ويشمل ذلك صندوق الإغاثة الفلسطيني وجمعية الإغاثة الفلسطينية، وحتى المنظمات المعتمدة مثل صندوق إغاثة أطفال فلسطين، في الواقع تمنع أية منظمة تحتوي كلمة "فلسطين" من تلقي التبرعات.

تحليل القانون الدولي

ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في [المادة 6.1](#) على "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمى هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً" على وجه التحديد، فيما تنص المادة 26 على أن "الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته"، وقد نص على الحق في حرية الرأي والتعبير، في عدد من موثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن إسرائيل ملزمة -وفقاً [للمادة 19](#)- بحماية "الحق في حرية الإنسان في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها!". علاوة على ذلك، فإن [المادة 20](#) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي غالباً ما توصف بأنها "من بين أقوى الإدانات لخطاب الكراهية"، لأنها تحظر بموجب القانون أي دعاية للحرب، أو دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز، أو العداء أو العنف. إن إسرائيل كدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني الأساسية، وتتجاهل مسؤولياتها بشكل صارخ. إن سياساتهم الرقابية الصارخة والتمييزية العنصرية، والتي تهدف إلى إسكات المحتوى والتجارب والأصوات الفلسطينية، تشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان الفلسطيني الأساسية، وآلية للسماح بالتحريض على العنف، وذلك نتيجة لغياب الرقابة ومحاسبة الدعوات الإسرائيلية المتطرفة لارتكاب أعمال العنف ضد الفلسطينيين.

تلزم الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD) أعضائها [بالقضاء على التمييز العنصري وتعزيز التفاهم بين جميع الأعراق](#). كما تطالب الاتفاقية الأطراف الموقعة [بحظر خطاب الكراهية وتجريم العضوية في المنظمات العنصرية](#). صادقت إسرائيل على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1966، مع تحفظها على المادة 22 من الاتفاقية التي تسمح بإحالة النزاعات بين الدول إلى محكمة العدل الدولية. تتم مراجعة امثال إسرائيل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بانتظام من قبل لجنة القضاء على التمييز، وفي ديسمبر من عام 2019، اعترفت اللجنة بالمسائل المتصلة بالأمن والاستقرار في المنطقة، لكنها أكدت أن إسرائيل، كدولة طرف، بحاجة إلى الامتثال لمبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. على وجه التحديد، نصت على أن التدابير المتخذة وفقاً لمبادئ الاتفاقية يجب أن تكون "متناسبة؛ ألا تميّز، من حيث الغرض أو في الواقع، في حق المواطنين الفلسطينيين في الداخل أو في حق الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة أن تنفذ في احترام كامل لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة".

عند النظر في التزامات الدولة الطرف تجاه الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، من المهم أيضاً النظر إلى [المادة 4](#)، التي تتطلب أن "تشجب الدول الأطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل إثني واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، التمييز وكل عمل من أعماله، وتتعهد خاصة، تحقيقاً لهذه الغاية ومع المراعاة الحقة للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللحقوق المقررة صراحة في المادة 5 من هذه الاتفاقية وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلى القضاء على كل تحريض على هذا". تعتبر أعمال التمييز والترويج لخطاب الكراهية جرائم يعاقب عليها القانون.

توصيات

دول الطرف الثالث

- يجب على دول الطرف الثالث الضغط على الحكومة الإسرائيلية وشركات وسائل التواصل الاجتماعي لدعم حقوق الإنسان -لا سيما الحق في حرية التعبير والحق في الحياة والخصوصية الشخصية- وإنهاء التمييز ضد الفلسطينيين.
- على دول الطرف الثالث التوقف عن تمويل الدول والشركات والمؤسسات البحثية التي تطور تقنيات وأجهزة مراقبة تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني.

الشركات

- يجب على الشركات إجراء تقييم آثار على حقوق الإنسان بحيث يشمل تأثير إسرائيل على الفلسطينيين في الداخل والأرض الفلسطينية المحتلة، والتأكد من أن سياساتها وممارساتها لا تفاقم من الآثار السلبية للسياسات والممارسات الإسرائيلية على الفلسطينيين.
- يجب على الشركات تكييف سياساتها العالمية لتأخذ في الاعتبار الاحتلال غير القانوني الذي تمارسه إسرائيل على الأرض الفلسطينية، وتحليل العديد من منظمات حقوق الإنسان بأن إسرائيل دولة فصل عنصري، والتي تمتد إلى الفضاء الرقمي الفلسطيني.
- زيادة الاستثمار في إدارة المحتوى باللغة العبرية، والعمل مع المجتمع المدني لإنشاء معجم لمصطلحات خطاب الكراهية والتحريض والعنصرية باللغة العبرية والتي تضر بالفلسطينيين.
- توفير الشفافية بشأن طلبات "الإزالة الطوعية" وإضافة معلومات إلى تقارير الشفافية حول حجم ومحتوى تلك الطلبات، بالإضافة إلى مواقع المستخدمين التي أبلغت عنها السلطات الحكومية لضمان دعم شركات التواصل الاجتماعي لإسرائيل في توسيع نطاق قانونها ليشمل الأرض الفلسطينية المحتلة، ما يشكل انتهاكا للقوانين والأعراف الدولية.
- يجب على الشركات التوقف عن نشر المعلومات المضللة من خلال توظيف مدققي الحقائق الذين سيبحثون في كل من المحتوى الإسرائيلي والفلسطيني مع فهم لسياق حقوق الإنسان.
- يجب إزالة المعلومات المضللة التي تنشرها الحكومة الإسرائيلية والسياسيون والمنظمات غير الحكومية المدعومة من قبل الحكومة عن المنتصات.
- يجب ألا تسمح الشركات بالإعلانات التي تدعم العنف وتعزز انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلانات في المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- يجب ألا تتخذ شركات الخدمات المالية قرارات مجاملة تقيد حق الفلسطينيين في الوصول إلى الخدمات المالية دون تقييم مناسب للمخاطر الواقعية، كما يجب على الشركات تنفيذ سياسات شفافة وتوفير طرق لمعالجة إغلاق أو حظر الحسابات المالية بشكل خاطئ.
- يجب ألا تمنع الشركات الأشخاص من الوصول إلى المعلومات الجغرافية المكانية اللازمة للاستجابة للأزمات الإنسانية. كما يجب عليها مراعاة وعكس القوانين والأعراف الدولية عند تصميمها، وتجنب سيطرة رواية الدول المحتلة.

- يجب على الشركات العمل على الرد على الرسائل والتقارير الواردة من منظمات المجتمع المدني والشركاء الموثوقين بمحتوى كافٍ ووقت مناسب.

المجتمع المدني المحلي والدولي

- رفع وعي العامة حول حقوقهم وزيادة الوعي حول الأدوات التي تحميهم.
- تضخيم وإيصال أصوات منظمات حقوق الإنسان والنشطاء الفلسطينيين.
- تكثيف الجهود للتوثيق والإبلاغ عن انتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية على الإنترنت، وتقديم البلاغات لآليات المراقبة المستقلة وشركات التواصل الاجتماعي.
- دعم الإجراءات القانونية والضغط على الشركات والحكومات لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المعلومات الواردة في هذا التقرير تم جمعها
حتى تاريخ 19 أيار/ مارس 2021

تواصلوا مع حملة عبر

info@7amleh.org | www.7amleh.org

[7amleh](https://www.7amleh.org): تابعونا عبر منصات التواصل الاجتماعي

